



الباب الثالث

عوامل الانفصال



تأمر الخارج وغفلة الداخل

لا تزال قضية السودان تراوح مكانها، منذ عقود من الزمن دون أن تجد حلاً لها، بل يمكن القول: إن الحالة السودانية المرضية تتفاقم يوماً بعد يوم، ويبدو أن المسؤولين السودانيين عاجزون تماماً عن تحريك الوضع نحو الأفضل، ويرى مراقبون محليون ودوليون أن القضية السودانية تم تدويلها في الكواليس منذ زمن بعيد، ولم يعد يملك السودانيون- خصوصاً الحكومة- زمام الأمر لخروجه من يديها وانتقاله إلى أيدي قوى دولية معادية، كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. كما أن المتتبع للوضع الداخلي السوداني، لا يمكنه بحال أن يتفاعل بمستقبل البلاد؛ لأن الانقسامات بين أبناء الشعب تعمقت أكثر من أي وقت مضى، مما يحول دون الاتفاق على مبادئ مشتركة بين السودانيين، وإن هذا التعدد في الأحزاب والرؤى السياسية والأيدولوجية المتضاربة وصراعها المستمر، يُنبئ بأن اللحمة السودانية صارت ضرباً من المثالية.

لكن الأخطر من ذلك أن هذه الأحزاب والتيارات المتفرقة والمتنازعة، في غفلة شعورية أو لا شعورية، عن خطر تقسيم السودان الذي يلوح في الأفق، والذي تُخطط له دول كثيرة، و ملامح التقسيم واضحة المعالم وتتكشف يوماً بعد يوم، والغريب أن الحكومة السودانية تضع رأسها في الرمال، ولا تُريد رؤية الحقيقة، لمجرد أنها تُريد البقاء في السلطة دون إزعاج.

كما أن حكومة الإنقاذ الوطني، بزعماءه البشير، تواجه خطر التقسيم بالمسكنات كالتصريحات الإعلامية، والتظاهرات المنظمة المشكوك في ولائها، ومخاطبة العالم الخارجي بلغة خشبية، والتي لا يرغب في سماعها أحد، الأصدقاء قبل الأعداء، فالعالم يريد حلولاً سريعة للقضايا الداخلية ومشكلة دارفور وجنوب السودان، ولم يعد يقبل بالتسويق والتهرب والمماطلة على حساب معاناة المواطنين.

كما أن حكومة الإنقاذ، في خطوات ينقصها الكثير من الحنكة السياسية، تقوم بتأليب الرأي العام الداخلي على نفسها، لاسيما خطوة الصدام مع تيار الترابي والزج بكوادره في السجون، وعلى رأسهم زعيم التيار حسن الترابي، الذي كان بالأمس القريب أحد حلفاء الإنقاذ، بحجة التخطيط لانقلابات وهمية، ولا يمكن تجاهل أن هذا التيار المتجذر في البلاد يملك شعبية واسعة بين كافة الشرائح في السودان، وإن استدعاءه هو الحكم على الإنقاذ بالعزلة السياسية والاجتماعية والشعبية، بل والدينية.

وبصدد ذكر العزلة الدينية، فالمراقب للأوضاع السودانية عن كثب يلمس هذا التوجه الحثيث للنظام السوداني نحو العلمنة، وتخلي الإنقاذ عن برنامجه الإسلامي، الذي طالما ادعت بأنه منهجها في الحياة والحكم، وقد ذكر الكثير من أنصار الشريعة الإسلامية في السودان أن البلاد تشهد تراجعاً كبيراً في تطبيق الشريعة الإسلامية، ويبرز ذلك في

انتشار بعض الآفات الاجتماعية المحرمة كالخمر والمخدرات والفساد الأخلاقي، دون أن تتحرك السلطات لإيقاف ذلك.

وليس الأمر صدفة أو تقاعساً من السلطة في تطبيق الشريعة، وإنما الأمر متعلق بتطبيق اتفاقات نيفاشا ونيروبي مع الجنوبيين، فجون جاراج زعيم المتمردين الجنوبيين النصاري، حرص على أن يتضمن الاتفاق التاريخي بنوداً تنص على أن يكون السودان دولة علمانية، وعلى ضرورة إلغاء الحكم بالشريعة الإسلامية من الدستور المزمع إنشاؤه، وقد وافقت الدولة بتوقيعها على جميع البنود، وفي حال عدم تطبيق بند علمنة الدولة ودستورها، فسيكون من حق الجنوبيين نقض الاتفاق، مما يعني التصويت لانفصال الجنوب عن السودان بعد خمس سنوات، وهذا ما تخشاه الحكومة ولا تريده، مما يدفعها للمزيد من التنازلات مقابل إرضاء الجنوبيين للإبقاء على وحدة التراب الوطني. وفي هذا الإطار يعتقد بعض المراقبين أن من أهداف انفصال الجنوب عن السودان، وحتى في ظل بقائه بيد فئة نصرانية معادية للإسلام، في حال الوحدة، فإن الجنوب سيغدو حاجزاً قوياً يمنع تدفق الحضارة العربية الإسلامية إلى أفريقيا، مما يعني قطع الحبل السري بين الأمة الإسلامية وأفريقيا، في الوقت الذي تنشط هناك الكنائس التنصيرية المختلفة، التي تلقى الدعم الدولي الكافي لتنصير أفريقيا، وتهدد الأقليات المسلمة في وجودها الحضاري ومستقبلها السياسي، كما أن المخططات

الأمريكية والإسرائيلية تنص على استقلال الجنوب عن الدولة الأم، لكون الجنوب يتمتع بثروات طبيعية هائلة، خصوصاً النفط والمياه وغيرها من الموارد، وهذا ما يُفسر الاهتمام الأمريكي بتلك المنطقة الإستراتيجية. إضافة إلى الوجود في الجنوب هناك أوجاع أخرى في دارفور، ولا يَسلم الشمال والوسط، فحسب بعض التقارير السرية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمنح الاستقلالية لمنطقة دارفور، وسيتم إنشاء قاعدة عسكرية ضخمة عليها مجاورة لدولة التشاد وليبيا. ويقول الدكتور عمر المهاجر الخبير بمركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الكائن مقره بهولندا، والمكلف بلجنة المتابعة للمركز بالخرطوم إن هناك مخططاً ثالثاً، يتمثل في إنشاء دولة مستقلة في الوسط والشمال، وستكون تحت إدارة أمريكية وبموافقة مصرية؛ لأن أمريكا تُريد في نفس الوقت تشكيل ضغط على مصر، بحكم أن الدولة التي ستنشأ ستتحكم في تدفق مياه نهر النيل، الذي يُعد شريان حياة المصريين، فمصر تعتمد على ٩٧ بالمائة من احتياجاتها المائية التي تأتيها عبر الحدود السودانية، وبدأ بالفعل بعض الخبراء والسياسيين يتحدثون عن ضرورة تقليص حصة الأسد المصرية من الماء، التي تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً، بينما تبلغ حصة السودان ١٨ مليار متر مكعب سنوياً.

فمصر مضطرة لمسايرة الإرادة الأمريكية في السودان، خشية

احتمالات غير مدروسة قد تهدد الأمن القومي المصري في قضية المياه، لذلك يعتقد عمر المهاجر أن مصر لا ترغب في تدخل الدول العربية أو الأفريقية في القضايا السودانية، طالما هناك تفاهم مصري أمريكي حول مستقبل المنطقة وطالما تحدثنا عن الدول العربية، فإنه من الغريب حقاً أن الجامعة العربية صامتة صمتاً مريباً، وتغض عينيها عن المخططات التي تُحاك لتقسيم السودان، والدول العربية لا تريد التدخل في الموضوع كأن الأمر لا يعنيها، ولم يرقَ موقف الأنظمة العربية حتى إلى سقفه المعتاد، وهو سقف التنديد والشجب والاستنكار، ولقد توالى القمم العربية، قمة بعد قمة، كان آخرها قمة الجزائر، دون أن تُطرح مشاكل السودان على بساط النقاش، أو تُقدم اقتراحات عملية تُخفف من آثار الأزمة وتتجنب مصيبة التقسيم، فكأنما الأنظمة العربية لا تدرك أبعاد التقسيم الإستراتيجية في تغيير خارطة المنطقة، ويمكن تفسير الموقف العربي الخاذل من القضية السودانية، بأنه يعود لخضوع الأنظمة العربية للهيمنة الأمريكية، التي تتفرد بالتدخل، متى وكيفما شاءت، في القضايا العربية والإسلامية، دون رقيب أو حسيب أما التعويل على الموقف الأفريقي، وانتظار الحلول منه، فهو غير منطقي لأسباب كثيرة، أهمها أن أفريقيا برُمتها تزرع تحت النفوذ الأمريكي والأوروبي، خصوصاً فرنسا، فهذه الأخيرة تتناغم توجهاتها مع حليفاتها الأمريكية، واللذان اتفقتا على إخراج القضية من حيزها الأفريقي وتحويلها بنقلها إلى مجلس الأمن،

الذراع الدولية للإدارة الأمريكية، كما أن الظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة للدول الأفريقية، لا تؤهلها للعب دور في حل مشاكل بلدانها، فضلا على أن تكون قادرة على حل مشاكل خارج حدودها.

يبقى الحل إذن بأيدي السودانيين أنفسهم، فيجب أن يُعيدوا اللحمة إلى أبناء الشعب، وعلى السودان أن يتصالح مع ذاته، ومن واجب التيارات الوطنية والإسلامية أن تسعى للحوار بعيداً عن الحسابات الضيقة، وأن تُضحى هي، قبل أن يكون السودان هو الضحية، وعلى حكومة الإنقاذ ابتداءً، أن تُطلق سراح التيار الإسلامي وأن تتصالح معه؛ لأنه أهم سند يمكن الاعتماد عليه، لكون التيار الإسلامي غير مرتبط بجهات أجنبية، كما هو الحال بالعديد من التيارات الأخرى، وعلى الحكومة أن تُجري إصلاحات جذرية في الإدارة والدولة، وتوقف الظلم السياسي والاجتماعي والتمييز بين السودانيين، لقطع الطريق على حركات التمرد التي تنطلق من كل مكان، والتي سيدفعها الغرب الحاقد والخبيث إلى المطالبة بالانفصال أجلاً أم عاجلاً.

ويرى سياسيون بارزون أن السودان مُطالب بالتحرك بسرعة؛ لأن التسويف والمماطلة لا يخدمان إلا السياسة الأمريكية الإسرائيلية، التي تفتعل الأزمات لتقسيم البلاد، في ظل غفلة أو تغافل أبنائه .

الفصل

الأول

عوامل خارجية

دور مصر في الانفصال

أعلنت مصر عن انشاء وحدة خاصة لتقديم الخدمات والدعم الفني لجنوب السودان تتبع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع جنوب أفريقيا، بينما رفضت مصر وصفه بأنه اعتراف مسبق بانفصال الجنوب، الذى جرى الاستفتاء عليه فى يناير ٢٠١١ والتخلى عن الشمال، هذا أمر غير وارد، نعم هناك حساسية ما الآن ولكن ذلك لا يعنى أننا نتخلى عن الشمال ويمكن القول أنه اعتراف بالواقع الجنوب اتجه نحو الانفصال ومصلحة مصر حتمية فى تطوير علاقتها كل يوم مع الجنوب وتأتى الخطوة المصرية بسبب بيان قال إنه تم إرساله إلى وزارة الخارجية المصرية وجهات رسمية مصرية أخرى وإلى الجامعة العربية، للإعراب عن القلق من عدم استعداد الجنوب لأن يصبح دولة مستقلة فى حال التصويت الإيجابى لصالح الاستفتاء وأضاف نص البيان، بقيت ستة أشهر على إجراء استفتاء حول استقلال جنوب السودان ومازال السودان غير مستعد بشكل مثير للانزعاج والبيان يأتى تمهيدا لإطلاق تقرير جديد يصدر من قبل تحالف عالمي

مكون من ٢٤ منظمة إنسانية ولحقوق الإنسان، تحت عنوان تجديد العهد وإعادة إشراك الجهات الضامنة لاتفاق السلام السودانى الشامل ويحذر التقرير من أن الوقت يمر بسرعة نحو ما قد يكون اليوم الأكثر أهمية فى تاريخ السودان الحديث حيث يجرى استفتاءان فى السودان والجنوب غير مستعد ولكنه لا يرغب فى البقاء مع الشمال وهذا ما عبر عنه الاستفتاء ومن جانبنا سنتحرك لدعم القرار الذى يصدر عن الاستفتاء الذى يجرى بموجب اتفاقية السلام التى أنهت عقدين من الحرب بين الشمال والجنوب كما منح مبارك ٣٠٠ مليون دولار منحة لا ترد لجنوب السودان وأيضاً سمح للجنوب بفتح مكاتب للتمثيل الدبلوماسى قبل اجراء الاستفتاء وتبادل والجنوب بعض الزيارات على مستوى رفيع مبرراً ذلك بحرصه على مصادر المياه للشعب المصرى .

الدور الصهيونى فى انفصال الجنوب السودانى

الأطماع الصهيونية فى السودان ترجع إلى ستينيات القرن الماضى، حيث يحاول الكيان الصهيونى إيجاد موطن قدم له فى تلك البقعة الإستراتيجية، حيث الثروات الطبيعية، والموقع الجغرافى المتميز، كم منطقة تتيح لها محاصرة الدول العربية المجاورة لها وقد انفصل الجنوب السودانى عن شماله؛ ليشكل ذلك فرصة ذهبية لإسرائيل، الطامعة فى تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة متناحرة، يسهل معها إحكام السيطرة عليها، فى ظل غياب أي دور عربي ملموس إزاء

هذه القضية البالغة الحساسية على صعيد الأمن القومي العربي برُمته ويحتلّ الجنوب السوداني أهمية بالغة على الأجندة الصهيونية بالإضافة إلى الثروات الطبيعيّة، وعلى رأسها النفط، حيث ينتج الجنوب نسبة ٩٥% من جملة النفط السوداني، ويكتفي الشمال بتكريره ونقله للخارج ولقد عبّر الجنرال حاييم لاسكوف الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي عن أهداف الكيان الصهيوني في القارة السمراء بصفة عامّة، بقوله إنّ نجاح إسرائيل في تطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية في غرب القارة خاصّة تلك الدول التي تقع جنوب الصحراء والمناطق المتاخمة للدول العربية سيُحقّق لها مكاسب إستراتيجية كبيرة، ويساعد على تلافي نقاط الضعف الإستراتيجي المتمثلة في إحاطتها بطوق عربي مُحكم، والوصول إلى الظّهر العربي المكشوف في ميدان لا يتوقّعه العرب وسيؤدّي إلى تطويق الدول العربية، ويسمح لإسرائيل بالوجود في منطقة جنوب البحر الأحمر، وسيساعدّها أيضاً في دعم حضورها الأفريقي؛ لمواجهة التغلغل الإيراني المتنامي في القارة السمراء خلال السنوات الماضية.

الولايات المتحدة وإسرائيل مارستاً ضغوطاً هائلة على الرئيس السوداني عمر البشير من أجل توقيع اتفاقية السلام في يناير ٢٠٠٥، بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي نتج عنها إجراء استفتاء في الجنوب بحلول عام ٢٠١١؛ لتحديد مصير الجنوب.

ولم يكتف التحالفُ الصهيونيُّ الأمريكي بالاتفاق الذي يتضمن الاتفاقَ على تقسيم السودان إلى دولتين: الأولى في الجنوب، والثانية في الشمال، حتى إنَّ تمَّ عن طريق استفتاءٍ لتقرير المصير، بل شنَّ هجماتٍ إعلامية وسياسية ضارية ضدَّ البشير، أبرزها مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بزعم ارتكابه جرائم حرب في دارفور.

إنَّ انفصال الجنوب سيؤثر على حصّة مصر في مياه النيل، حيث سيحصل الجنوب على نصيبٍ من المياه من حصّتي مصر والسودان، وسيُضاف ذلك إلى جملة التوتّرات الحالية بين مصر ودول حوض النيل كما أنَّ الوجود الصهيوني في جنوب السودان سيُمثّل ورقة ضغط على حكومة الخرطوم؛ من أجل تقليل دعمها للقضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً، وتورطها حسب المزاعم الإسرائيلية في عمليات تهريب أسلحة لقطاع غزّة المحاصر، وسيُقيم الجنوب السوداني علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فقد أكّد وزير الإعلام في حكومة جنوب السودان إنَّ الجنوب المستقل سيُقيم علاقات مع كلّ دول العالم، ولن يُعادي أحداً، حيث توجد علاقات دبلوماسية بين عددٍ من الدول العربية وإسرائيل، فلمَ نحن لا؟.

وفيما يتعلق بالدور الصهيوني في مشكلة السودان في إنكاء روح الفتنة الطائفية وتأليب الأقليات في العالم العربي والإسلامي منذ الوهلة الأولى لقيامها وحتى هذه اللحظة، ففي الأربعينيات خطط المستشرق الصهيوني برنارد لويس لمؤامرة لم تكن خفية نشر في مجلة البنتاجون

حيث طالب بتحويل كل الكيانات الإسلامية إلى مجتمعات مجزأة ليتحقق الأمن لإسرائيل نصف قرن ويتم تقسيم العراق إلى دولة كردية سنية في الشمال، ودولة عربية سنية في الوسط ودولة شيعية في الجنوب، ويقسم السودان لدولة زنجية في الجنوب ودولة عربية في الشمال ويقسم لبنان إلى خمس دول ومصر تقسم إلى دولة إسلامية ودولة مسيحية في الجنوب وكذا تقسم الجزائر والمغرب وباكستان وكانت البداية في لبنان لتمكين إسرائيل من دخول لبنان ونادى بن جوريون بتحريك الأقليات المسيحية لتفتيت المجتمعات المستقرة بالعمل على تثبيت وتقوية الميول الانفرادية للأقليات في العالم العربي وتحريك هذه الأقليات لتدمير المجتمعات المستقرة وإذكاء النار في مشاعر الأقليات المسيحية في المنطقة وتوجيهها نحو المطالبة بالاستقلال وفي الثمانينيات ألقى شارون محاضرة عن المجال الحيوى لإسرائيل فقال: إنه يمتد من الاتحاد السوفيتى إلى المغرب، وأن المجتمعات العربية والإسلامية لابد لها من أن تفكك، وفي الثمانينيات وعام ١٩٨٢ م فى مجلة المنظمة الصهيونية العالمية نشرت دراسة بعنوان استراتيجية إسرائيل فى الثمانينيات يتحدثون فيها عن تفتيت مصر، وذكرت الصحف مؤخراً أن رئيس المخابرات الإسرائيلية أعلن واعترف أنهم يعملون منذ عام ١٩٧٩ م على إذكاء نيران الفتنة الطائفية فى مصر، ويتحدثون عن أن تفتيت مصر هو التطور الجوهرى الذى يريدونه، وأن الدول الإسلامية

والسودان والدول الأبعد منها لن تبقى طويلة على صورتها الحالية بل ستختفى إثر انهيار مصر وتفتيتها، وحول دور إسرائيل في التخطيط لتقسيم العالم الإسلامي فإن ما تقوم به إسرائيل مخطط وليس مؤامرة، ودور إسرائيل في جنوب السودان ودارفور معلن وصدرت فيه كتب، وما يحدث في جنوب السودان ينتظر تكراره ليست فقط في السودان ولكن في كل البلاد الأفريقية .

بدأت هذه الحملة الأمريكية عندما أغدق اثنان من أعضاء الكونجرس تأييداً بلا حدود للحركة الشعبية بقيادة جون قرنق: فالنائب الجمهوري فرانك وولف، والنائب الديمقراطي دونالد بين في جوبا، يوم استقلال جنوب السودان ، قابلا النائب بين وقال لهما إنه زار جنوب السودان أول مرة في عام ١٩٨٩ وخلال زيارة أخرى سنة ١٩٩٣، قابل سيلفا كير أول مرة، وكان قائداً للمتمردين داخل الأحرار وقال بدأت أجند المؤيدين لجنوب السودان داخل الكونجرس مع نواب من مختلف الاتجاهات السياسية، منهم الذين لم أعرفهم كثيراً، ومنهم الذين لم أتفق معهم في الرأي خرجت من نطاق مجموعة النواب السود وجمعت مؤيدين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري وخلال ثلاثة رؤساء كلنتون، وبوش، وأوباما هذا الجهد هو الذي حقق الاستقلال مع عيد الاستقلال الأول، لوحظ شينين أولاً: بدون الدعم الأمريكي العملاق، ما كان جنوب السودان

سيصبح مستقلاً ثانياً: يبدو أن الحب الأمريكي لجنوب السودان سينتهي بخيبة أمل.

من الناحية التاريخية كان السودان من بين الدول المرشحة لتوطين اليهود قبل فلسطين؛ فقد كتب اليهودي واربورت الخبير بشؤون الفلاشا عام ١٩٠٠م اقتراحاً إلى اللورد كرومر في القاهرة بذلك، وقدم يهودي آخر هو أبراهام جلانت نفس الاقتراح عام ١٩٠٧م إلى رئيس المنظمة الإقليمية اليهودية (26 JTO) إذن فقد كان السودان محط اهتمام يهود منذ الشتات ولكن كان من المؤكد أن الاهتمام اليهودي بالسودان سينهمر على الجنوب، على صنعة القوى الصليبية هناك؛ حيث ستجد الأرضية المهيأة لتحقيق أطماعها في السيطرة على منابع النيل وإيفاء وعد إسرائيل الكبرى، وقد أدركت الحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك جيداً، فتفانت في نسج خيوط التقارب والتعاون معها، وبدأت زيارات زعمائها تتكرر إلى إسرائيل، واستطاعت إسرائيل أن تدرب حوالي عشرين ألف مقاتل متمرّد على حدود أوغندا الشمالية، وأن تقيم جسراً جويّاً إلى مناطق التمرد في مارس ١٩٩٤م، كما أنها توفد باستمرار خبراءها العسكريين لمساعدة المتمردين إن أواصر هذا التعاون تظهر بصورة أكبر حين نعلم أن من بين قادة التمرد ديفيد بيسيوني اليهودي الأصل، والذي كان مرشحاً لرئاسة حكومة الجنوب التي أعلن عن تكوينها التمرد

في أبريل من عام ٢٠٠١م، وفي أواخر العام الماضي أعلن متحف محرقة ضحايا النازية في نيويورك تضامنه مع الجنوبيين المسيحيين وقال: إنهم يتعرضون للإبادة الجماعية والتطهير العرقي وكون لجنة تعرف بلجنة الضمير يرأسها اليهودي جيرى فاوئر لهذا الغرض، وأقامت اللجنة معرضاً ملحقاً بالمتحف عن مآسي حرب الجنوب، كما يبذل اللوبي اليهودي مع اليمين الديني ضغطاً منظماً على الإدارة الأمريكية ومجلس الشيوخ لتبني مشروع حركة التمرد.

حجم الدعم الإسرائيلي لمتبردي الجنوب

نشأت علاقة بين إسرائيل وحركة متمردي جنوب السودان بقيادة جون قرنق، وهذه الحركة ظلت تنكرها، غير أنه صدرت مؤخراً دراسة إسرائيلية حول هذا الموضوع نشرتها مجلة الأهرام العربي والدراسة صادرة عن مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب بعنوان إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان، نقطة البداية ومرحلة الانطلاق، وفيها يرصد كاتبها العميد المتقاعد موسى فرجي الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان والمراحل الأولى للاتصال بحركات الانفصال في جنوب السودان، المباشرة منها وغير المباشرة في دول الجوار وداخل السودان، كما يتتبع العلاقات الإسرائيلية الشخصية

والعامة مع قادة الانفصال في الجنوب ودعم إسرائيل للجيش الشعبي لتحرير السودان في التسعينات عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإعلامياً. يقول موسى فرجي قد يبدو الموقف الإسرائيلي من التدخل في الصراع الداخلي الذي نشب في السودان، واعتبر في بداياته مجرد حدث محلي، غريباً ومحيراً، بل ومثيراً للدهشة والتساؤل، بسبب مجموعة العوامل التي لا بد من ذكرها، ونحن نحاول تفسير أبعاد الدور الإسرائيلي في أزمة السودان الذي بدأ في الآونة الأخيرة واضحاً وسافراً.

الأول: أن السودان لا يعتبر أحد دول المواجهة مع إسرائيل، حتى يستدعي جهداً إسرائيلياً غير عادي واستثنائي لإضعافه، حتى يعجز أو يقعد عن القيام بدور في الحرب ضد إسرائيل وأكثر من ذلك أن السودان ظل بمنأى عن الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ وحتى في مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٧٦، ثم حرب الاستنزاف المصرية.

الثاني: أن السودان ظل موقعه خارج نطاق دول الطوق أو دول الدعم، فلم يرق بأي دور يذكر في دعم مصر في عهد جمال عبد الناصر أثناء حملة قادش على مصر، العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ولا أثناء هزيمة ١٩٦٧.

الثالث: أن السودان لم يدخل في أية مواجهة مع إسرائيل حتى في الحالات السياسية والاقتصادية عندما بدأت الموجة الإسرائيلية بالانتشار في الدول الأفريقية مع بداية عهد الاستقلال في النصف الثاني من فترة

الخمسينيات، فقد التزم السودان جانب الحياد، ولم يعترض سبيل إسرائيل، وهي تطور شبكة علاقاتها مع الدول الرئيسية في أفريقيا. ورغم أن الأسباب السابقة كانت كافية لصرف إسرائيل عن الاهتمام بالسودان، إلا أن القائمين على جهاز الدفاع في الجيش ووزارة الدفاع والأجهزة الأمنية خاصة المؤسسة العسكرية للاستخبارات والمهمات الخاصة كان لهم رأي آخر، في إطار تعدد الرؤى التي استخدمت لتوصيف الخطر، الذي يمكن أن يشكله السودان في المستقبل، باعتباره عمقاً إستراتيجياً لمصر، ثم في نهاية الأمر الوصول إلى صيغة مشتركة لتفتح العين على الداخل السوداني، لملاحظة ما يجري به، على غرار ما تم بالنسبة للعراق الذي تتماثل تركيبته الديموجرافية مع السودان.

التدخل السافر في جنوب السودان هو امتداد طبيعي لاستراتيجية إسرائيل الأمنية تجاه منطقة القرن الأفريقي التي صاغها بن جوريون، وأرسى قواعدها واري لوبراني، وإسرائيل لجأت إلى دعم وتقوية الحركات المعارضة للسلطة المركزية في الشمال، بعد فشل محاولاتها في إجراء اتصالات مع الزعامات السودانية في الشمال، وتحول السودان إلى خندق معادي لإسرائيل، حيث شارك في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ويمكن الحديث عن دعم إسرائيل للمتمردين جنوب السودان وفق خمس مراحل رئيسية الأولى بدأت في مطلع الخمسينيات واستمرت طوال ذلك العقد، حيث قدمت مساعدات إنسانية كالأدوية والمواد الغذائية

والأطباء، وتقديم الخدمات إلى اللاجئين، الذين تدفقوا عبر الحدود وفي هذه المرحلة بدأت المحاولات الإسرائيلية لاستثمار التباين القبلي بجنوب السودان، بالإضافة إلى استثمار التنافر والصراع الدائر بين الشمال والجنوب، لتعمل على تعميق حدة وهوة ذلك الصراع، ومن ثم دعم توجه الجنوب نحو الانفصال، وأيضاً كانت بداية الاتصال بين إسرائيل مع عناصر تمثل زعامات لقبائل جنوب السودان، وتولى القيام بتلك الاتصالات من الأراضي الأوغندية العقيد باروخ بارسيفر والمرحلة الثانية كانت في بداية الستينات، حيث اهتمت إسرائيل بتدريب عناصر من حركة أنانيا المتمردة وتبلورت قناعة الحكومة الإسرائيلية بأن تعميق الصراع في جنوب السودان هو الوسيلة الفعالة لتوريث السودان في مشكلات لا تترك له فرصة لدعم مصر أو مساندتها في صراعها ضد إسرائيل ويمكن القول إن ذلك الأسلوب والنهج لقي قبولاً من قبل أهل الجنوب، لاسيما العناصر التي كانت تعمل بإيعاز من الجهات الأجنبية والجمعيات التبشيرية الكنسية، وهنا قررت إسرائيل الدفع بعناصر استخباراتية نشطة إلى مناطق الجنوب، تحت ستار تقديم العون الإنساني، بينما كان الهدف الرئيس محاولة استيعاب عناصر مؤثرة من سكان الجنوب لتدريبهم والتغلغل في مناطقهم.

وعندئذ اتخذ الدور الإسرائيلي أسلوب الاتجاه العملي، وأصبحت صفقات الأسلحة الإسرائيلية تتدفق على حركة التمرد عبر أوغندا،

وكانت أولى هذه الصفقات عام ١٩٦٢، ومعظمها من الأسلحة الروسية الخفيفة التي غنمتها إسرائيل من الجيش المصري عام ١٩٥٦ بالإضافة إلى الرشاش الإسرائيلي الصنع عوزي، وعندما تسلم أوري لوبراني منصب سفير إسرائيل في أوغندا عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ تطور ذلك الدعم واتخذ آفاقاً أوسع، من بينها انتقال ضباط وجنود من الوحدات الإسرائيلية الخاصة لتدريب المتمردين بالجنوب وتمتد المرحلة الثالثة من منتصف الستينات حتى السبعينات، وفيها استمر تدفق الأسلحة من خلال تاجر أسلحة إسرائيلي اسمه جابي شفيق، وكان يعمل لحساب أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وتدفع على المتمردين خلالها شحنات من الأسلحة الروسية إلى ساحة المعسكر الرئيسي للمتمردين في الجنوب مروراً بأوغندا وتم في هذه المرحلة استقدام مجموعات من المتمردين إلى إسرائيل لتلقي تدريبات عسكرية مكثفة، منهم العقيد جوزيف لاجو قائد قوات الأنانيا، الذي مكث في إسرائيل ٦ أشهر تلقى فيها تدريبات مكثفة على فنون القتال، كما قامت إسرائيل بإنشاء مدرسة لضباط المشاة لتخريج الكوادر العسكرية لقيادة فصائل حركة التمرد بجنوب السودان، وكانت عناصر إسرائيلية تشترك بالفعل في بعض الاشتباكات والمعارك مقدمة خبراتها للجنوبيين.

وفي بداية السبعينات فتحت بشكل رسمي نافذة أخرى لإيصال الدعم الإسرائيلي للمتمردين في جنوب السودان، وهذه النافذة كانت أوغندا

ويشار هنا إلى الدور الذي قام به حاييم ماساتي رجل المخابرات الإسرائيلية في سفارة تل أبيب في أوغندا والذي ارتبط بعلاقات وطيدة مع كثير من ضباط حركة أنانيا، وعلى وجه الخصوص وزير دفاعها فريدك ماجون، كما تولى الملحق العسكري الإسرائيلي في كمبالا العقيد باروخ باريز مهمة إيصال المساعدات إلى المتمردين في الجنوب وحينما ظهر أن حركة التمرد على وشك الانتهاء عام ١٩٦٩ بدأت إسرائيل على الفور تحركاتها للعمل على استمرار هذا التمرد وتصعيده، ليؤدي إلى حركة تمرد دموي شاملة اجتاحت مناطق الجنوب بأسره وركز الخطاب السياسي الإسرائيلي الموجه لحركة التمرد على الروابط والوشائج بين الشعب اليهودي والأفارقة منذ عهد الملك سليمان حتى الآن، وكيف أن هذا الشعب يواجه خطر الإبادة والفناء على يد العرب والمسلمين، كما هو الحال بالنسبة لليهود على مر السنين، ولم تقتصر جهود الساسة والباحثين اليهود على عملية الربط التاريخي بين اليهود والأفارقة، بل امتدت أيضاً إلى الربط الفكري بين الحركة الصهيونية وحركة الجماعات الأفريقية والزنجية والحديث عن الاضطهاد المشترك. وقد تزامن في نهاية هذه الحركة دخول حركة التمرد في مفاوضات مع حكومة السودان المركزية في بداية عام ١٩٧٢ مع انكماش وجود إسرائيل في كل من أوغندا وبعد إقدام الدول الأفريقية على قطع علاقاتها مع إسرائيل خلال حرب أكتوبر.

المرحلة الرابعة وهي الممتدة من أواخر السبعينات وطوال عقد الثمانينات، فعلى الرغم من التقلبات السياسية التي شهدتها الأفطار الأفريقية، خاصة ، فإن الدعم الإسرائيلي للحركة المسلحة في جنوب السودان استمر رغم مروره بعوامل هبوط وصعود في عهد منجستو هيلامريام، خاصة في عقد الثمانينات، وفي هذه المرحلة أدركت الدوائر المعنية في إسرائيل أن الفرصة أصبحت مواتية وساخنة لاستئناف دور إسرائيل في دعم حركة التمرد بعد إخفاق اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ وذلك لعدة أسباب منها:

استئناف حركة التمرد في جنوب السودان والعصيان المسلح بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق ابتداء من عام ١٩٨٣، التي تمكنت من الاستيلاء على مساحة كبيرة في جنوب السودان وظهور البترول في جنوب السودان، مما عزز من دعم الجهات الأجنبية لحركة التمرد لتمكينها من السيطرة على الجنوب كله والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتدهورة داخل السودان، الأمر الذي شجع حركة التمرد.

المرحلة الخامسة وبدأت في أواخر عام ١٩٩٠ ولا تزال مستمرة حتى الآن، وفي هذه المرحلة أخذت الدوائر الإسرائيلية تبحث عن مزيد من السبل لتوسيع نطاق مساعداتها للمتمردين، فتم زيادة إمدادات الأسلحة المرسلة من إسرائيل إلى قرنق، عبر كينيا، لتشمل بالإضافة

إلى الأسلحة الثقيلة المضادة للدبابات والصواريخ تاو ومدافع مضادة للطائرات من نوع فولكان، ومدافع ثقيلة، إضافة إلى استمرار تدريب أفراد جيش قرنق، و التطورات التي حدثت في منطقة القرن الأفريقي أتاحت الفرصة لاستئناف الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد وخلال زيارته لنيروبي عام ١٩٩٢ طلب قرنق من السفير الإسرائيلي في كينيا تزويده بحوالي أربعة ملايين طلقة لمدافع رشاشة من طراز EK-47 ومدافع من عيار ١٣٠ ملم و٦ آلاف قذيفة لتلك المدافع، إضافة إلى آلاف من الفذائف الصاروخية وقذائف الهاون، وشاحنات عسكرية ومنحة مالية بقيمة ٥ ملايين دولار، وكان قرنق يهدف من ذلك لاسترداد قاعدتي كويتا وتوريت من أجل تعزيز موقفه التفاوضي قبل استئناف محادثات السلام السودانية التي ترعاها نيجيريا كما شملت المساعدات الإسرائيلية للمتمردين أسلحة روسية ورشاشات كلاشينكوف ومدافع بازوكا وكاتيوشا ومدافع مضادة للطائرات إضافة إلى القيام بتدريب حوالي ١٠٠٠٠ مقاتل من المتمردين خلال الفترة من عام ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ في معسكرات في منطقة النقب، وتدريب أكثر من خمسة آلاف مقاتل آخرين في معسكرات داخل كينيا وزائير وتقديم المشورة لقوات قرنق وعقب الانشقاق في جيش الشعب وانقسامه إلى جناحين أساسيين، أحدهما بزعامة قرنق، والآخر بزعامة ريك مشار، قدمت إسرائيل العون والدعم إلى الجانبين.

الدعم الإسرائيلي ترتبت عليه نتائج عملية أهمها:

إحباط الدعم العربي للحكومة السودانية

ثانياً: تصعيد حركة المقاومة في الجنوب وتوالي حركات التمرد ضد السلطة الشمالية.

ثالثاً: حسم التردد في تحديد أهداف الحركة، لصالح الاستقلال والعيش ضمن كيان جنوبي بهوية جنوبية أفريقية منفصلة عن الشمال.

رابعاً: المطالبة بالانتفاع بالنفط في جنوب السودان

دور أمريكا في تقسيم السودان

هناك سودانيين يعيشون في أمريكا، يؤيدون الجنوبيين الذين تحالفوا مع أمريكا لتقسيم السودان ويمكن وضع الدور الأمريكي في تقسيم السودان في:-

اولاً: تقرير جفري جيتلمان، مراسل صحيفة نيويورك تايمز، بعد ان حضر حفل استقلال الجنوب في جوبا كتب: تعاونت شخصيات امريكية مشهورة مع جمعيات مسيحية امريكية، وسياسيين امريكيين، لمساعدة حركة ضعيفة على تحقيق ما فشلت حركات انفصالية في دول اخرى تحقيقه، وهو الانفصال ظل السودان هاجساً للغرب لأكثر من مائة سنة أنها مسألة تدعو للتساؤل لماذا كل هذا الاهتمام بجنوب السودان؟ لماذا من دون مناطق الحرب الاخرى في العالم؟ لماذا من دون ما تشهد

أفريقيا من حمامات دم في ليبيريا والصومال وغيرهما؟

ثانيا: وثيقة من وثائق موقع ويكيليكس في الانترنت:

ارسلتها السفارة الأمريكية في الخرطوم سنة ٢٠٠٦ إلى واشنطن عن اجتماع في الخرطوم بين قادة الحركة الشعبية وجنابي فريزر السوداء مساعدة الشئون الأفريقية لوزيرة الخارجية الامريكية قال لها ياسر عرمان، ومالك عقار، ودينق الور، ان جون قرنق كان يريد الوحدة لكن، ردت فريزر بان الامريكيين لا يريدون الوحدة وقالت ان هدف الولايات المتحدة هو تغيير الحكم في السودان، وليس فقط تغيير الحكومة جفرننس وليس جفرنمنت وقالت ان المصالح الامريكية اهم من صداقة امريكا للجنوبيين وحسب الوثيقة، لم يعلق اي واحد من الثلاثة على هذا، ناهيك عن رفضه.

ثالثا: تقرير الصحفي الأمريكي الان بوسيل من جوبا بمناسبة مرور سنة على تقسيم السودان، وعنوان التقرير: لوبي الدولة الفاشلة: كتب فيه اليوم، مع عيد الاستقلال الاول، لاحظ شيئين: اولاً: بدون الدعم الأمريكي العملاق، ما كان جنوب السودان سيصبح مستقلاً ثانياً: يبدو ان الحب الأمريكي لجنوب السودان سينتهي بخيبة امل اليوم، اكتب من جوبا، والاحظ اختفاء الابتهاج الذي رافق استقلال جنوب السودان والاحظ ان سجل السنة الاولى كان كارثة، بكل المقاييس، حتى لو استعملنا ادني المقاييس صحيح، لم يتحارب الجنوب والشمال حرباً

شاملة ولم ينقسم الجنوب وبيتشتت حتى الن لكن، حتى الآن، حدث
الآتي: اولاً: لأول مرة، يواجه جنوب السودان تهديداً بعقوبات صارمة
من مجلس الأمن بسبب عدوانه العسكري على الشمال عدوان هجليج
ثانياً: سقط آلاف الضحايا من الجنوبيين بسبب الحروب الداخلية. ثالثاً:
توقف إنتاج البترول، المصدر الوحيد لعائدات جنوب السودان رابعاً:
اعترفت حكومة جنوب السودان بأن المسؤولين الجنوبيين سرقوا ما
جملته أربعة مليارات دولار لهذا أقول أن جنوب السودان يحتاج إلى
قيادة حكيمة وقد عرضت واشنطن حوافز على الخرطوم منها تطبيع
للعلاقات إذا ما سمحت الخرطوم بإجراء الاستفتاء.

فالإدارة الأمريكية ستساعد جنوب السودان في القيام كدولة مستقلة
إذا ما اختار النخبون الانفصال، ويعبر عن ذلك الأمر مسؤولون
أمريكيون ، فجوني كارسون مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون
الأفريقية يؤكد أن حكومته قد استثمرت قدراً كبيراً من الدبلوماسية
لضمان أن تكون نتيجة هذا الاستفتاء ناجحة وسلمية، واصفاً الاستفتاء
الذي يجري على مدى أسبوع بأنه تتويج لسنوات من العمل عقب اتفاق
السلام عام ٢٠٠٥.

ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية تغذي انفصال جنوب السودان،
ويرجع ذلك إلى أن جماعات الضغط الأمريكية المؤيدة للجنوب نجحت في

فرض رؤيتها على الإدارات الأمريكية المتعاقبة ودفعتها لتبني سياسات متشددة تجاه الخرطوم، أسهمت في التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ والتي تنص على تشكيل حكومة ائتلافية واقتسام الثروة والسلطة وإجراء استفتاء انفصال جنوب السودان.

وبدأ الدور الأمريكي في تسوية الصراع في جنوب السودان منذ عام ١٩٧٢، عندما نجحت واشنطن، بدفع من مجلس الكنائس العالمي، في التوصل إلى اتفاقية أديس أبابا، وتكرر الدور نفسه من خلال الرعاية الأمريكية لاتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ بضغط من اللوبيات الداعمة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

وقامت الولايات المتحدة بوضع خطة لرفع العقوبات عن السودان خطوة بخطوة عبر جدول زمني مشروط بتنفيذ الحكومة السودانية لخطوات معينة مع الاستمرار في التهديد إذا رفض السودان تنفيذ هذه الخطوات وحسب الخبر المنشور في جريدة الشرق الأوسط فإن التطبيع سيبدأ في الحال بمبادرة من الرئيس أوباما تقضي برفع الحظر المفروض على تصدير الآلات والمعدات الزراعية، كنوع من الهدية الافتتاحية أو التشجيعية وبدون قيد أو شرط من الرئيس الأمريكي فيا لها من خطوة جبارة سوف تقرب السودان إلى النعيم الأمريكي الموعود ثم ينتظر أوباما حتى يأتي الاستفتاء وتعترف الخرطوم بنتائجه، فيفضل السيد

الأمريكي بإصدار بيان برفع الحظر عن باقي الصادرات الأمريكية عن السودان، ولكن وما أدراك ما لكن دون أن يشمل ذلك النفط، وذلك في انتظار خطواتٍ أخرى من الخرطوم وهذه الوصفة الأمريكية التي تمت تسميتها حوافز ليست سوى تعبير عن صلف وغرور وعنجهية قبيحة وغير مقبولة، تفترض سلفاً أن الهدف السوداني الوحيد يتمثل في الحصول على رضا السيد الأمريكي، باعتبار أن ذلك يمثل غاية ينبغي السعي لها في ذاتها، وليست وسيلة للوصول إلى أهداف أخرى لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية إنها وصفة تقول بشكل غليظ أننا بدلاً من ذبحكم على الفور فإننا سوف نفعل ذلك على خطوات ومراحل، تنتهي بالقضاء على الدولة السودانية وتحويلها إلى كانتونات، أو انفلات الزمام وتحول الأمر إلى الفوضى فالشروط الأمريكية تطلب من السودان الاعتراف بالجنوب كدولة مستقلة .

الأيادي الخفية: كانت ولا تزال الصهيونية العالمية هي اليد الخفية وراء كل مشكلات وبؤر الصراع والتوتر في العالم الإسلامي فالصهيونية العالمية حددت أهدافها منذ زمن بعيد لتقسيم العالم الإسلامي وتفتيته لتبقى هي المهيمنة والمسيطرة على دوله، ولم يعد ما تقوم به إسرائيل خفياً بل أصبحت تعمل في وضوح النهار، ويعلن قادتها جهاراً عن خططهم ويأتى الكلام على ألسنتهم صريحاً حيث يقول أحد قادة إسرائيل

فى محاضرة ألقاها فى سبتمبر ٢٠٠٨ وهو مسئول الأمن الداخلى السابق دختر السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لمصر والعراق والسعودية، والسودان تشكل عمقاً استراتيجياً لمصر وتجلى ذلك بعد حرب ١٩٦٧ حيث تحول السودان إلى قواعد للتدريب وإيواء السلاح الجوى المصرى ولل قوات البرية وإرسال قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف، وكان لابد أن نعمل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قوية موحدة خصوصاً أن ذلك ضرورى لدعم وتقوية الأمن القومى فى إسرائيل ولذلك أقدمنا على إمداد وتصعيد بؤرة دارفور لمنع تعاظم قدرة السودان.

مخطط غربى لتقسيم السودان إلى ثلاث دول

ذكرت تقارير استخباراتية أن هناك تعاوناً بدأ ينشط مؤخراً بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والفرنسية، لتنفيذ مخطط يهدف إلى تقسيم السودان إلى ثلاث دويلات ، ورسم خريطة جديدة لهذه الدولة العربية وعن موقع ديبكا الاستخباري الإسرائيلي نقلا عن مصادر استخباراتية أفريقية: إن أجهزة المخابرات المذكورة تعمل حالياً على تفكيك السلطة فى الخرطوم عبر عملاء داخليين وحركات متمردة وبعدها سيتم إقامة ثلاث دول كوفدرالية تشمل دولة السودان الإسلامية ، ودولة

دارفور ، ودولة الجنوب وحسبما ذكر موقع النيلين الالكتروني، قالت المصادر الاستخباراتية: ان ال سي آي ايه الأمريكي وال د ج سي الفرنسي والموساد الإسرائيلي أقاموا مركزين رئيسيين لانطلاق مخططاتهم، الأول يعمل في تشاد والثاني في مركز التنسيق المشترك بين أجهزة المخابرات الثلاثة ومقره جيبوتي، وسيعمل الضباط الإسرائيليون والفرنسيون من مركز تشاد وجهاز الموساد الإسرائيلي يأتي في مقدمة أجهزة مخابرات دول عديدة متورطة في مخطط التقسيم، وأن مخاطر الانفصال لا تقتصر على السودانيين فقط، فهناك أخطار عديدة تترتب بمصر، أهمها مسألة تأمين الجنوب من الوجود الإسرائيلي؛ إذ تخشى القاهرة من أن يصبح الجنوب ممولاً لجهات معادية

عوامل داخلية

الحرب الأهلية السودانية

الحرب الأهلية السودانية الأولى المعروفة أيضا باسم أنانيا أو تمرد أنانيا صراع كان دائراً بين أعوام ١٩٥٥ - ١٩٧٢ بين شمال السودان وجنوبه وطالبت بمزيد من الحكم الذاتي الاقليمي ويعتقد أن ضحايا الحرب خلال ١٧ عاماً من الحرب أكثر من نصف مليون، ويمكن تقسيم هذه الحرب إلى ثلاث مراحل: الأولى حرب عصابات أنانيا والحركة الشعبية لتحرير السودان ومع ذلك ، فإن الاتفاق الذي أنهى القتال في ١٩٧٢ فشل تماماً في تبديد التوتر الذي تسبب في نشوب الحرب الأهلية ، مما أدى إلى إطلاق شرارة الصراع بين الشمال والجنوب خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية أو حرب أنانيا الثانية ١٩٨٣- ٢٠٠٥ وهي حرب أهلية بدأت عام ١٩٨٣ ، بدأت بعد ١١ عاماً من الحرب الأهلية السودانية الأولى دار معظمها في الأجزاء الجنوبية من جمهورية السودان أو في منطقة الحكم الذاتي الذي يعرف بجنوب السودان، وتعتبر إحدى أطول وأعنف الحروب في القرن العشرين راح ضحيتها ما يقارب ١.٩ مليون من المدنيين، ونزح أكثر من ٤ ملايين منذ بدء الحرب ويعتبر الضحايا المدنيين لهذه الحرب أحد أعلى النسب في أي حرب

منذ الحرب العالمية الثانية، إنتهى الصراع رسميا مع توقيع اتفاق نيفاشا للسلام في يناير ٢٠٠٥ واقتسام السلطة والثروة بين حكومة رئيس السودان عمر البشير وبين قائد قوات التمرد جون قرنق.

الحركة الشعبية المتمردة :

ظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان في يونيو ١٩٨٣م بتمرد الكتيبة ١٠٥ في بور والبيبور، وانضم إليها فيما بعد العقيد جون قرنق الذي انفرد بزعامتها، وقد هدفت الحركة منذ إنشائها إلى توحيد كل القطر تحت كيان السودان الجديد، وعرفت يومئذٍ بتوجهها الشيوعي ؛ فقد كانت تعتمد على دعم نظام منجستو هايل مريم الماركسي، كما كانت تدرب مقاتليها في كوبا، وكان لها عدة مواقف عدائية ضد الإرساليات في تلك الفترة، إلا أن الحركة أخذت في اتباع نهج نفعي براجماتي متلون بلون ظروف الخطاب وميزان القوى؛ ومن هنا خرج التحالف المقدس بينها وبين الكنائس والمنظمات الصليبية العالمية الذي كان لا بد له أن يحدث حتى تحقق أطراف المؤامرة أهدافها التي تتطابق باتجاه القضاء على الإسلام، وهو ما صرح به المتمرد جون قرنق أكثر من مرة أحدها في مقابلة له في نيويورك تايملز بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣م مجيباً عن سؤال مراسلها عن سبب طول أمد الحرب؟ قال: إن الأجندة العربية والإسلامية تأتي في مقدمة الأسباب وعداء الحركة الشديد لهذه الأجندة هو سمت

أصيل في نهج الحركة لا يغيب أبداً عن خطاباتها التعبوية لمقاتليها، ولا عن نمط الأدبيات التي تنشرها، ولا عن جولات التفاوض التي تخوضها.

الإبادة الجماعية في جنوب السودان

يعود تاريخ المجازروالإبادة الجماعية والنهب في جنوب السودان إلى فترات ما قبل العهد التركي المصري في السودان فهي عبارة عن غارات غير منتظمة بين القبائل بسبب التنافس على مناطق الصيد والرعي ومصادر المياه ومحاولة نهب الأبقار والطمع حول الغنائم وأسرى الحرب ونتيجة لهذه الغارات حدثت جرائم بشعة لا يستطيع عاقل التحدث عنها في الوقت الحاضر؛ لأنها جرائم حدثت وهؤلاء كانوا في ظلام أو في العصر الجاهلي والذي يهمنها هو الجرائم التي ارتكبت في ظل تنظيمات سياسية وعسكرية وحكومات في جنوب السودان، فقبل نهاية القرن التاسع عشر الميلادي احتلت بريطانيا السودان بقيادة كتشنر، وعملت على محاربة بعض القبائل التي حاولت مقاومتها ومن بينهم قبيلة النوير حيث قام الدينكا بتقديم العديد من الشكاوى والالتماسات إلى حكومة الإنجليز ضد النوير وفيها أن النوير استولوا على أراضي الدينكا قبل مجيء الإنجليز الأمر الذي جعل الإنجليز وكنيستهم الإنجليكانية تعمل ضد النوير بقصد استرجاع أراضي وأبقار الدينكا من النوير وعلى الفور قام التحالف بشن هجمات عنيفة ضد قرى النوير وحدثت هناك مجازر وإبادة جماعية ونهب الأبقار وحرق القرى والاستيلاء على كل الميراث

والآثار التاريخية وتدمير الأماكن المقدسة منها الشجرة المقدسة جاس لبش في بانتيو عام ١٩١٨م وتدمير الهرم المقدس في منطقة واط بين عامي ١٩٢٠م و١٩٣٠م وكمية كبيرة من العاج والذهب وغيرها وبعد فشل بريطانيا والدينكا في ميدان المعركة لجأوا إلى محاولة اغتيال زعماء النوير رمياً بالرصاص والسّم وبعد خروج الإنجليز من السودان بدأ الدينكا في التحالف مع الطبقات الطائفية والدينية الحاكمة في السودان بعد الإنجليز وانهجوا سياسة فرق تسد ضد النوير بنفس منهج الإنجليز، وفي عام ١٩٧٢م تحول الجنوب من عصر حكم الغرباء إلى عصر حكم أبنائه بعد قيام الحكم الذاتي الإقليمي في جنوب السودان ولا أحد ينسى دماء ملايين من أبناء جنوب السودان الأبرياء الذين راحوا برصاص جماعة الدينكا بقيادة قرنق وسلفا كير، وفي عام ١٩٧٣م بعد عام من اتفاقية أديس أبابا ظهرت فشل الدينكا في قيادة الجنوب، حيث قام أبل أليز أبو القبلية في جنوب السودان بدعم من جعفر نميري بغزل المقدم صموئيل قاي توت من الجيش وكل المناصب مما أدى إلى تمرّد بعض أفراد قوات أنيانيا ١ وضعفت الاتفاقية وفي عام ١٩٧٥م حدث تمرّد عسكري بمدينة أكوبو إلى مقتل العقيد أبل كول قائد منطقة أكوبو العسكرية وعدد كبير من أبناء الشمال في القوات المسلحة السودانية الذين تم نقلهم على التو من الشمال إلى أكوبو بموجب سياسات نميري وأبل أليز التي دعت إلى دمج وحدات أنيانيا ١ مع

القوات المسلحة السودانية الأمر الذي اعتبره بعض قادة أنيانيا ١ خرقاً واضحاً لاتفاقية أديس أبابا، وخرج بعض الضباط من أكوبو وأسّسوا منطقة بيلغام العسكرية منذ عام ١٩٧٥م وكونوا فصائل مسلحة وشنوا هجمات غير منتظمة ضد حاميات الجيش في المناطق الشرقية لأعالي النيل وفي يناير عام ١٩٧٧م انفجر تمرد بقيادة الرقيب فاوول فوك ريت الذي قاد انقلاباً ضد نظام نميري في جوبا وانضمّ بعض منهم إلى حركة أنيانيا ٢، وفي عام ١٩٨٣م تمردت كتيبتا ١٠٤ و ١٠٥ في كل من أيود وواط وفشلا وببيور وبور بقيادة وليم نيون بانج وكربينو كوانجين بول وريك مشوش ويوسف كير تانق ونتيجة لهذا التمرد خرج كل من صموئيل قاي توت وكوات أتييم وغيرهم من المدن واستقروا بعض الوقت في كورمايوم وانضم قرنق بعد أيام وكان في إجازة، وتحركوا جميعاً واستقروا في مدينة اتانق، وفي يونيو عام ١٩٨٣م زاروا منجستو وفي ١٩٨٣/٩/٢م قام قرنق ومنجستو بانقلاب ضد صموئيل قاي توت وقام قرنق بشن هجمات انتقامية ضد مناطق النوير وحدثت هناك مجازر وإباد جماعية واغتصاب ونهب وحرق منازل، واستمرت عملية القتل الجماعي والتطهير العرقي والاضطهاد والتعذيب حتى انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وسقوط نظام منجستو عام ١٩٩١م وفي ١٩٩١ / ٨ / ٢٨م انفجر انشقاق كبير في صفوف حركة جماعة الدينكا وانقسمت إلى مجموعة الناصر ومجموعة توريت،

مجموعة الناصر كانت هي المسيطرة على أعالي النيل الكبرى وجزء كبير من بحر الغزال وأجزاء إستوائية كبرى وقام قرنق بشن هجمات عنيفة ضد مواقع في أعالي النيل بهدف إخراج قوات مشار من مدينة بور ؛ لأن قرنق كان يدعو انشقاق مشار بانشقاق النوير وقام بتصفية أبناء النوير في صفوف مجموعة توريت، وبعد فشل قرنق في القضاء على مشار لجأ إلى تجنيد عشائر الدينكا وسلحهم بأسلحة متطورة وسمى هذه المليشيات بجيش منجانيق الأبيض وقامت هذه المليشيات بمهاجمة قرى لاونوير وقاوار نوير المجاورة لهم وقتلوا العديد من المواطنين بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ وحرقوا عدداً كبيراً من القرى ونهبوها مما أجبر لاونوير على تكوين جيش الأبيض مقابل جيش قرنق الأبيض ودارت معارك عنيفة بين القبيلتين منذ سبتمبر ١٩٩١م ١٩٩٢م وانتهت هذه المعركة بهزيمة قبيلة الدينكا وحرر فولهم من حدودهم مع لاونوير إلى حدودهم مع أهل الإستوائية، وحدثت هناك مجازر وإبادة جماعية بين الطرفين وعام ١٩٩٣م قام قرنق بشن هجوم عنيف ضد المواطنين في واط وأيود بأكثر من ٢٠ ألف مقاتل معظمهم من الدينكا والنوبة والفونج وجماعة من قبيلة ياسر عرمان ودمروا واط وأيود وحرقوا النساء والأطفال والشيوخ داخل حظائر البقر في يواي وغيرها من القرى، وكانت تعرف هذه الحرب بحرب نياقاد أو النوير حتى أصبحت منطقة واط وأيود وكنجور تسمى بمثلث الموت كل هذه الجرائم

بين ١٩٩١م و١٩٩٤م وارتكبت جرائم بشعة ضد قبيلة بول في ميوم وغيرها عندما كان قائد قوات قرنق في منطقة غرب النوير الأمر الذي قاد الفريق فاولينو ماتيب نيال إلى الحرب دفاعاً عن عشيرته بول مما أدى إلى حدوث اشتباكات عنيفة بين قبيلة بول ودوك.

قرنق وتجنيذ الأطفال

جند جون قرنق الأطفال في صفوف قواته وأعادهم صندوق اليونيسيف وتم لم شمل ٣٥٥١ من الأطفال المجندين مع أسرهم في جنوب السودان وأعلن صندوق رعاية الأطفال التابع للأمم المتحدة يونيسيف أن حوالي ٣٥٠٠ من الجنود الأطفال السابقين قد عادوا إلى أسرهم بجنوب السودان وكان هؤلاء الأطفال جنوداً في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي سرحهم وكانوا يقاتلون ضمن قواته، وقالت اليونيسيف في بيان أذيع في نيروبي أن جميع هؤلاء الأطفال فيما عدا ٧٠ منهم قد تم نقلهم بالطائرات إلى قراهم وأماكن وجود عائلاتهم في عملية استغرقت ستة أيام ولم يتمكن المسؤولون من نقل السبعين طفلاً الباقين حيث أن الأماكن التي كانوا يعيشون فيها لا يمكن الوصول إليها حالياً أو تعتبر غير آمنة وأضاف البيان أن المئات من الأقارب والزعماء المحليين كانوا ينتظرون الجنود الصغار السابقين لدى وصولهم إلى مهابط للطائرات في مختلف أنحاء جنوب السودان للترحيب بهم، وقد عبّر بيتر ماوين ١٢ عاما عن سعادته الغامرة لعودته إلى أهله

وأبدى رغبة فى الذهاب إلى المدرسة للتعلم ، ويتعاون العديد من وكالات المعونة فى تقديم الخدمات للأطفال فى مجتمعاتهم لتقليل الاغراءات التى تجعلهم يعودون للانضمام إلى المقاتلين، وقال كريس باولى، نائب مدير منظمة إنقاذ الأطفال البريطانية فى تصريح لوكالة الانباء الالمانية د، ب، أ أن مفتاح حل تلك المشكلة هو إعادة دمج الأطفال فى مجتمعاتهم ، وقالت المديرية التنفيذية لليونيسيف كارول بيلامي ان عودة صغار السن السودانيين إلى أسرهم يبرهن مرة أخرى على أن التعاون المخلص للشخصيات ذات النفوذ يمكن أن يضع نهاية لاستخدام الأطفال كجنود، وتقول التقارير ان الأطفال الجنود استخدموا فى الصراعات الجارية فى أفريقيا خاصة فى الكونغو وأنجولا وسيراليون واتهم المتحدث باسم الجيش السودانى الجنرال ابراهيم سليمان فى تصريحات صحفية زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان د. جون قرنق بأنه تاجر حرب ، مصعداً بذلك اللهجة الساخنة التى بدأها الجنرال البشير فى أعقاب سقوط توريت فى قبضة الحركة ، موحياً بأن مفاوضات من نوع آخر تدور على الميدان العسكرى بحثاً عن تقوية الموقف السياسى بعد أن تعثرت الجولات التى مهدت لأرضية مشتركة على الرغم من هشاشة تلك الأرضية !

يقول الجنرال سليمان العقيد قرنق لا يمكن تبرئته من الاتجار بالحرب والانتفاع من ثمراتها فى حين أن ناراها يصطلي بها أطفال الجنوب الذين

غدت صورهم أرشيفاً إنسانياً نادراً ومأسوياً في وكالات الأنباء العالمية أو سيقوا الي صفوف مقاتلي الحركة عنوة ، الأمر الذي لا تستطيع الحركة الشعبية نفيه بعد اطلاق اليونسيف سراح ٨٠٠٠ يافعاً من شبيبة الجنوب

اتفاقية السلام الشامل في السودان:

غرق السودان في نزاع مسلح منذ حصوله على الاستقلال عام ١٩٥٦م ، باستثناء ١١ عاماً نشب النزاع بين الشمال والجنوب في عام ١٩٥٥م، قبل عام واحد من حصول السودان على استقلاله.

اندلعت الحرب بين حكومة السودان وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM/A التي انتهت عام ١٩٨٣م على إثر انهيار اتفاقية أديس أبابا التي وقّعت في ١٩٧٢م وتتمثل الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب في النزاع على الموارد والسلطة ودور الدين في الدولة وتقرير المصير وأدى النزاع الذي دام ٢١ عاماً إلى خراب أجزاء كبيرة في أكبر قطر أفريقي وحرمان البقية من الاستقرار والنمو ودفعت الأمة السودانية جراء هذا النزاع ثمناً باهظاً، حيث قُتل أكثر من مليوني شخص، ونزح أربعة ملايين شخص ولجأ حوالى ٦٠٠.٠٠٠ إلى البلاد المجاورة للسودان وقد تجاوزت المشكلات، طبيعة وحجماً، السودان إلى البلاد المجاورة له حيث سببت البؤس وأدت إلى انعدام الأمن في المنطقة

وبذلت أطراف خارجية عديدة محاولات كثيرة خلال سنوات الحرب الطويلة، بما في ذلك دول الجوار، والماتحون المغنيون والدول الأخرى، وطرفا النزاع، لوضع نهاية للنزاع غير أن التعقيدات الضخمة للحرب وانعدام الإرادة السياسية حالت دون الوصول إلى حل مبكر وفي عام ١٩٩٣ أصبح رؤساء دول الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) طرفاً في المبادرة الأخيرة التي سعت إلى جمع الطرفين وكانت هذه بداية لعملية طويلة تكللت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥م وتابعت الأمم المتحدة، تحت رعاية الإيجاد، مبادرة السلام الإقليمية ودعمتها عن قرب وأداروا مشاورات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية دعماً لعملية السلام كذلك شاركوا في اجتماعات شركاء الإيجاد الذي يتكون من الدول المانحة والمنظمات التي تدعم عملية السلام تحت رعاية الإيجاد وتساعد المنظمة الإقليمية في تحسين قدراتها في مناح عديدة ووقعت حكومة السودان والجيش مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ستة اتفاقيات بوساطة من الإيجاد.

بروتوكول مشاكوس: وُقِعَ في مشاكوس، بكينيا، في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م، حيث وافق الطرفان على إطار عام، يضع مبادئ للحكم، والعملية الانتقالية، وهيكल الحكم، بالإضافة إلى الحق في تقرير المصير لشعب جنوب السودان، كما يتناول موضوع الدين والدولة

بروتوكول الترتيبات الأمنية: وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣م.

بروتوكول تقاسم الثروة: وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في ٧ يناير ٢٠٠٤م.
بروتوكول تقاسم السلطة: وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في ٢٦ مايو ٢٠٠٤م.
بروتوكول حسم النزاع في جنوب كردفان/ جبال النوبة وولاية النيل الأزرق: وقع في نيفاشا، بكينيا، في ٢٦ مايو ٢٠٠٤م. بروتوكول حسم النزاع في أبيي: وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في ٢٦ مايو ٢٠٠٤م.

وكان لابد أن يكتمل العمل في ثلاثة اتفاقيات حتى يتسنى الوصول إلى اتفاقية للسلام الشامل:

الاتفاقية الأولى: ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم، الاتفاقية الثانية: بشأن تطبيق كافة البروتوكولات التي تم توقيعها وإبرام الاتفاق الذي تبقى بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم، والاتفاقية الثالثة: بشأن الضمانات الدولية والإقليمية.

توقفت المفاوضات بين الطرفين بشأن بروتوكول وقف إطلاق النار الدائم في جولة المحادثات التي عُقدت بنيفاشا في يوليو ٢٠٠٤م لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بشأن عدد من المواضيع، وأهمها: إعادة نشر القوات في شرق السودان وتمويل الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وافق الطرفان، تحت ضغط من المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في السودان، والاتحاد الأفريقي، والإيقاد، على مواصلة محادثات السلام بنيروبي في ٧ أكتوبر ٢٠٠٤م.

المواقف الإقليمية من الوحدة أو الانفصال

وكان أيضاً للقوى الإقليمية موقف من الانفصال فبينما تؤيده بعض الدول رفضته أخرى وكل يتخذ مواقفه من منطلص مصالحه الخاصة فمن مصلحة مصر الحفاظ علي وحدة السودان أرضاً وشعباً أما أريتريا فتشجع انفصال الجنوب وتهدد السودان الشمالي بدعم حركات التمرد في دارفور والشرق وتشجع الانفصال وتعتبر السودان مهدداً رئيسياً لأمنها، وتحتاج للسودان لأنها دولة حبيسة تكتيكياً وليس استراتيجياً أما كينيا فعاصمتها هي العاصمة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان، تعمل على وزن علاقاتها بين شريكي الحكم في السودان واستراتيجيتها الأمنية تفرض عليها دعم انفصال الجنوب وأوغندا تعتبر مأوى للاجئين الجنوبيين ووفرت لهم التعليم بكل مستوياته، ينطلق منها التمرد العسكري، استراتيجيتها الأمنية دعم الانفصال وتكوين دولة مسيحية والكنغو الديمقراطية علاقتها مع السودان تتأرجح وغير متزنة، فقد استضافت حركات التمرد الجنوبية منذ الستينيات خاصة فترة الصراع الأوغندي- البورندي، وعلاقتها قوية مع تشاد وإسرائيل تحتم عليها دعم الانفصال

الجنوب وأفريقيا الوسطى علاقاتها مع السودان هادئة لازدهار التجارة بين قبائل الحدود وعلاقتها القوية مع إسرائيل تحتم عليها دعم انفصال الجنوب وتشاد: لها قبائل مشتركة ومتداخلة، ويلعب السودان دوراً بارزاً في الحياة السياسية لتشاد، ودعم نشاط المعارضة في البلدين هو السمة الواضحة، وعلاقتها القوية مع فرنسا وإسرائيل وتحتم عليها دعم الانفصال في الجنوب ودعم الانفصال في الغرب دارفور .

ليبيا: ليس لها استراتيجية واضحة ومفهومة، وتدعم الحركات المسلحة منذ ١٩٨٣م، ويمثل السودان محوراً أساسياً في سياسات ليبيا

الفصل
الرابع

السودان والإرهاب الدولي

رحم الله أبا تمام إذ قال أنَّ السَّيْفَ أَصْدَقُ أَنْبَاءٍ من الكتب، ولو كنت من معاصريه لطلبتُ منه الاستدراك بلكن، والاستثناء بالآ؛ فالأيام حبالى يلذن كلَّ عجيب، وجبار مجتمع الظلم خوَّار في مجتمع العدل، وكذاب الأمس الأشير هو نفسه صدوق هذا الجيل النكد، وإرهابي الأمس والغد الذي (سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ) [البقرة: ٢٠٥] هو ذاته حامي حمى حقوق الإنسان بزعمهم وأبطال المذابح البشرية في كلِّ بقاع الأرض هم أصحاب جمعيات الرِّفق بالحيوان وقد تداخلت الأيام والأحداث، وتشابكت وتعقّدت، وبرز الثَّعلب مرّة أخرى في ثياب الواعظين، وعادت إلى الذاكرة قصة الحمل المتهم بتعكير الماء على الذئب، تلك المسرحيّة الهزلية التي تكرّرت كثيرًا جدًّا، وقامت أمريكا ببطولتها في دور الذئب، ويتبادل دور الحمل كلُّ المستضعفين في الأرض وأحداث حرب إيران وحرب فيتنام ليست ببعيدة، وجاء الدَّور على السودان، ودخل السودان إلى حلبة الصراع طوعًا أو كرهاً، ولا اعتبار إذا لكثرة الباكين حولنا على قتلاهم ولكن كيف؟ فالسودان لم يعكّر الماء على أمريكا أو على ربيبتها إسرائيل، ولم يشرب

من الماء أصلاً، ولم يقترب من ذاك الجدول اللعين، ولم يكن طرفاً في حرب فيتنام ولا هدد أمن إسرائيل بمفاعلاته النووية، ولا استخدم بتروله في تمويل الإرهاب، لا في الداخل ولا في الخارج، حتى حرب الجنوب مفروضة عليه فرضاً أما اللانظام العالمي الجديد، والسوق الشرق أوسطية، واتفاقية التجارة العالمية الجات، كل هذه الأمور ننظر إليها بعين السخط التي تبدي المساوئ والنظر في السياسات الغربية في التعامل مع القضايا والمشكلات العالمية الساخنة، يكشف عن حجم الدور الكبير الذي تلعبه هذه السياسات في تأجيج الكثير من الصراعات، والعمل على بقائها مُستعرة؛ لتظلّ حالة من الاحتياج والعوز للغرب تُسيطر على كلّ الأطراف المتصارعة، فيضمن مواصلة هيمنته وتحقيق مصالحه وفيما يخصّ المشكلة السودانية، فإنّ الغرب لا يفتأ يدّعي أنه يحرص ويسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، وبالتالي فإنّه يدعم إجراء استفتاء الجنوب الذي يُعطي الجنوبيين الحقّ في الانفصال، أو البقاء ضمن السودان موحدًا، وبالتالي فإنّ نتيجة هذا الاستفتاء مهما كانت ستُنتهي صراعاً مَريراً استمرّ لأكثر من عشرين عاماً بين الجنوبيين الشماليين والحقيقة أنّ هذا الادّعاء يتنافى تماماً مع الإدراك الغربي لواقع التطوّرات في السودان؛ إذ يضغط الغرب باتجاه إجراء الاستفتاء، وهو على يقين أنّ نتيجته ستكون الانفصال، بعد أن تمكّن طيلة العقود الماضية من أن يقتنع القادة الجنوبيين بأنّ الانفصال سيمكّنهم من إقامة

كيان جديد ، في حين أنه على يقين أيضاً من أن الانفصال لن يكون نهاية الصراع، بل إنه سيكون بداية جديدة لفصل جديد من صراع ربما يكون هذه المرة أكثر قوة وغنقا ويضاعف حجم الاستفادة الغربية من وجود هذا الصراع في ظلّ دولتين مستقلّتين، تسعى كلّ منهما للبقاء وإثبات الوجود ولو على حساب الأخرى، مقارنة بالصراع في ظلّ دولة واحدة فالوضع الجديد يعني أنه سيكون لدولة الجنوب السيطرة على مقدّرات وخيرات الجنوب التي كانت تخضع لحكومة السودان الموحد، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام الغرب؛ لاستنزاف هذه الثروات عبر طريقين أولهما: تجارة السلاح التي من المتوقع أن تزدهر بشكل غير مسبوق؛ حيث سيسعى الجنوبيون لبناء جيش قوي يكون قادراً على حماية الدولة الوليدة، وهو نفس ما سيحرص على فعله الشماليون الذين ستكون علاقاتهم مع الجنوبيين علاقات توجس وتحقّر دائم.

أما الطريق الثاني والأهم، فيتمثل في حرص الغرب على أن يعوّض تأخره عن عمل شركاته في الجنوب السوداني بما يمتلك من خيرات نفطية ومعندية وزراعية .